تاريخ الأزمات في النظام الرأسمالي

١.٨ : مفهوم الازمات وانواعها

أولا : المفاهيم الأساسية للأزمات الاقتصادية :

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تتفق على كونها اختلالا عميقا واضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعهما انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها. وتمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى.

ويجب التفريق بين مفهوم الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية، فالأزمة الاقتصادية هي (اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان)، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وهذا يعني أن الأزمة الاقتصادية هي أزمة في مجال الاقتصاد العيني ونقصد به الاقتصاد السلعي الحقيقي، وهو ما يتعلق بالأصول العينية (Real Assets)، ويتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريقة مباشرة مثل السلع الاستهلاكية من مأكل ومشرب وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وغيرها، وكذلك جميع الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريقة غير مباشرة مثل السلع الاستثمارية، وتتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع من مصانع وأراض زراعية ومراكز البحث والتطوير..الخ، بينما الأزمة المالية تعني اختلالا في الجانب المالي ونقصد به الأصول المالية. يرى بعض الاقتصاديين أن الأزمة المالية تأتي كمفهوم مضاد للاستقرار المالي إذ أن الأزمة المالية هي (فقدان الثقة في عملة البلد أو أحد أصوله المالية الأخرى مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد)، في حين أن تعريف الاستقرار المالي يتمثل في (العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد). وقد عرفت الأزمة المالية على أنها الانخفاض

المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول أما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وأما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً) فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها . وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي أنحاء الاقتصاد.

ثانيا : أنواع الأزمات

١. **الأزمات المصرفية:** تحدث الأزمات المصرفية عندما يواجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وبما أن الوظيفة الأساسية للمصرف هي أن يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة معينة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى المصرف.

وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى المصارف الأخرى داخل الدولة فتحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية .(Banking Crisis)

٢. **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة وبشكل يؤثر في قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضًا بأزمة ميزان المدفوعات « Balance of Payments Crisis).

وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام ١٩٩٧ .

٣. **أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات):** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديًا بظاهرة (الفقاعة) (bubble) إذ تتكون «الفقاعة» عندما يرتفع سعر الأصول ارتفاعا غير مبرر بشكل يتجاوز قيمتها العادلة. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسهم على سبيل المثال - هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع نفسه أم في القطاعات الأخرى.

٤. **الأزمة الكلية:** وهي تلك التي لا تقتصر على قطاع واحد أو مظهر واحد ولكنها تمتد لتشمل المنظومة الاقتصادية ككل، فهي أزمة عضوية أو بنيوية تتصف بعدد من السمات هي:

أ- أنها تتولد في الأسواق المالية أو يتم تضخيمها بواسطة الأسواق المالية .

ب - أنها تنطوي على عنصر العدوى، أي أن الأزمة في بلد معين تسبب أزمة في دول أخرى لا تعاني من أزمة اقتصادية.

ت- تنطوي على فقدان ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الذين يقومون بتخفيض حجم السيولة التي كانوا مستعدين لتوفيرها، إذ أن هذا التخفيض لا يستند إلى أية اعتبارات موضوعية بل يتعلق باعتبارات ذاتية بسبب التغير في مزاج المستثمرين.

ث - ينجم عنها تكلفة اقتصادية مرتفعة تتمثل في انخفاض الإنتاج وتراجع الكفاءة الاقتصادية.

ج - تتطلب الأزمة الكلية التدخل الحكومي من خلال السياسات الاقتصادية للحد أو التقليل من أثارها.

ح - عدم وجود عامل محدد يمكن التركيز عليه بوصفه مفجراً للازمة، إذ تحدث الأزمة الكلية نتيجة لصدمة خارجية تنجم عنها موجات كبيرة من الإخلال بالالتزامات التي تصل إلى حد التوقف عن الدفع.

٥. **أزمة المخاطر المعنوية:** تم طرح هذا المفهوم بعد حصول الأزمة الأسيوية ١٩٩٧، على أساس أن المخاطر المعنوية قد كان لها دور محوري في صنع هذه الأزمة. وتتحقق المخاطر المعنوية عندما يفشل الطرف المؤمن لصالحه من اتخاذ الاحتياطات الواجبة لمنع حدوث الواقعة أو الحدث المؤمن ضده، وتظهر المخاطر المعنوية في الأسواق المالية إذا اعتقد المستثمرون أو المودعون لدى البنوك أن الحكومة سوف تضمن استثماراتهم وودائعهم سواء في حالة فشل هذه الاستثمارات أم عند انهيار البنوك، مما يولد حالة من تراخي المستثمرين أو المودعين عن مراقبة ومتابعة نشاط الشركات والبنوك لضمان الاتزان والحيطة والحذر في القرارات والإجراءات، وبصورة خاصة حينما تقوم البنوك بالإفراط في الإقراض بسبب الاطمئنان لضمانات الحكومة. لذا فأن المخاطرة المعنوية تتمثل في وجود حالة من الإفراط في الإقراض نتيجة الاعتقاد بوجود شبكة للأمان.

٦. **أزمة السيولة الدولية:** ينصرف مفهوم السيولة الدولية إلى (كمية الذهب والعملات الأجنبية في بلد ما التي تستعمل في مواجهة التقلبات المحتملة التي يمكن أن تطرأ على ميزان المدفوعات)، أو هي (الموارد الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي).

الأسباب وتحدث هذه الأزمة حينما يتسم النظام المالي بتدني سيولته الدولية أو عدم وجودها والتي تمثل احد العوامل الأساسية الدالة على ضعف وهشاشة النظام المالي، التي تشير إلى عدم الاتساق أو التوافق بين آجال استحقاق كل من الأصول والخصوم (الموجودات والمطلوبات) الدولية لهذا النظام، فإذا عجزت أصوله المقومة بالعملة الأجنبية عن تغطية التزاماته قصيرة المدى المقومة بالعملة الأجنبية فأن النظام يفقد سيولته الدولية ويصبح عاجزاً عن الاستجابة والتصدي لأية صدمة خارجية.

٧. **أزمة المديونية:** وهي الأزمة التي تنشأ بسبب عدم قدرة دولة ما على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية وتحدث لأسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي (ارتفاع مستوى التضخم، عجز الحساب الجاري، الإفراط في منح الائتمان)، فضلا عن فشل استراتيجيات التنمية وضعف أداء القطاعين العام والخاص.

٨-٢: طبيعة أسباب الأزمات تاريخيا

كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات التي حدثت في عصر الرأسمالية، فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف والطوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس، وكانت هذه الأزمات، التي تسمى (أزمات ضعف الإنتاج)تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين.

وفي العصر الحديث انفجرت أول أزمة خفض إنتاج ذات صفة دورية واضحة في إنكلترا عام ١٨٢٥ . وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، وحدوث عمليات إفلاس كثيرة، فضلا عن حدوث أزمة تسليف ونقد، وتراجع التصدير، وانتشار البطالة والفقر، أما أزمة خفض الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام ١٨٣٦، وشملت جميع فروع الصناعة في إنكلترا، وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، تلتها مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام ١٨٤٢ ثم توالت الأزمات.

تبدلت مظاهر الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي مع مرور الزمن، فقد أمكن التخفيف من الحدة التي كانت تتسم بها الأزمات سابقاً وانخفضت مرحلة استمرار الركود والكساد في الوقت الحاضر. وتباينت مراحل انفجار الأزمة من بلد إلى آخر، فأصبحت لا تقع في آن واحد فيها جميعاً، مما ساعد على مواجهتها. كذلك تقلص مدى الانخفاض في معدلات الإنتاج الصناعي.

أهم المتغيرات التي طرأت على مظاهر الأزمة الدورية الحديثة تتلخص فيما يلي:

١ - باتت الأزمات أقل عمقاً، وأقصر زمناً بالمقارنة مع الأزمات التي حدثت قبل الحرب العالمية الثانية.

٢ - لا يصاحب الأزمات الدورية العالمية الحديثة هبوط كبير في الإنتاج في جميع البلدان الرأسمالية.

٣ – يلاحظ قدر كبير من عدم تزامن الدورات الاقتصادية في البلدان المختلفة.
٤ – غدت الدورات الاقتصادية تقترن غالباً بأزمات وسيطة.
٥ – أصبح الركود الاقتصادي ظاهرة عادية وغير نادرة.
٦ – تغير الإيقاع التقليدي لنشاط الأعمال.
٧ – تغير طابع حركة الأسعار.
٨ – تقلصت الأزمات النقدية (الداخلية).